الأمم المتحدة S/2023/628

مجلس الأمن

Distr.: General
28 August 2023
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 25 آب/أغسطس 2023 موجهة إلى الأمين العام ورئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

بالإشارة إلى الرسالة المؤرخة 4 آب/أغسطس 2023 من الممثلة الدائمة للولايات المتحدة (S/2023/581) التي تنشر مرة أخرى تلميحات لا أساس لها من الصحة بشأن عمليات نقل مزعومة لطائرات غير مأهولة من جمهورية إيران الإسلامية إلى الاتحاد الروسي في "انتهاك لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2231 (2015)"، وإلحاقا برسائلنا العديدة السابقة، بما في ذلك الرسائل المؤرخة 21 تشرين الأول/أكتوبر 2022 (S/2022/783) و 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 (S/2022/889) و 6 كانون الأول/ديسمبر 2022 (S/2022/911) و 7 كانون الأول/ديسمبر 2022 (S/2022/922) و 23 أيار/مايو 2023 (S/2023/373) و 5 حزيران/يونيه 2023 (S/2023/410) و 14 حزيران/يونيه 2023 (S/2023/440)، أود أن أكرر الموقف المبدئي للاتحاد الروسي في هذا الصدد.

مثلما هو الحال مع الرسائل الواردة من الممثلين الدائمين للمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا، التي عُمِّمت على أعضاء المجلس في أيار/مايو وحزيران/يونيه 2023، فإن الادعاءات الواردة في الرسالة المذكورة أعلاه من الولايات المتحدة لا تعدو كونها مزاعم لا أساس لها من الصحة مصحوبة بافتراضات تخمينية. ويسعى مؤلفو الرسالة المعنية إلى تصوير افتراءاتهم على أنها حقيقة لا يمكن الطعن فيها. غير أن هذه الرسالة الواردة من الولايات المتحدة هي مجرد تأكيد آخر على أنه لا واشنطن، ولا العواصم الأخرى التي تروج لهذه الرواية، لديها أي شيء لإثبات اتهاماتها حتى بعد أن ظلت تنشرها لأكثر من تسعة أشهر. وبينما تشير الرسالة إلى "قدر كبير من الوثائق والصور ومقاطع الفيديو المتاحة للجمهور" وإلى "تقارير إعلامية"، فضلا عن "التعرف بسهولة على البقايا"، فقد سبق للاتحاد الروسي أن عمّم تحليلا مفصلا بشأن الطابع الذي لا أساس له من الصحة لهذه الادعاءات في رسائله السابقة المذكورة أعلاه.

وعلاوة على ذلك، من المدهش حقا أن نرى الولايات المتحدة تصرح بأنها "ما زالت تدعم التنفيذ الكامل والفعال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة". ولا يستحق الأمر حتى عناء إثبات نفاقها، لا على خلفية انسحاب الولايات المتحدة الأحادي الجانب من خطة العمل الشاملة المشتركة في عام 2018 وما بذلته من محاولات أخرى لتقويض التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن 2231 (2015) فحسب، وإنما أيضا في ضوء محاولاتها المستمرة إعطاء تعليمات آمرة إلى الأمين العام والأمانة العامة للأمم المتحدة لإجراء ما يسمى

310823 310823 23-16550 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بـــــ "تحقيق" في الانتهاكات المزعومة للفقرة 4 من المرفق باء للقرار 2231 (2015) في انتهاك مباشـــر للمادة 100 من ميثاق الأمم المتحدة، بل وحتى تحديد "مواعيد نهائية" شكلية لاتخاذ هذه الإجراءات.

ومن هذا المنطلق، وبينما تفترض الولايات المتحدة أنه ينبغي للأمين العام "أن يمارس سلطته دون مزيد من التأخير في الأمر بإجراء تحقيق"، فإننا نود أن نساعد زملاءنا من الولايات المتحدة مرة أخرى على سد الفجوة في معرفتهم بولاية الأمانة العامة في سياق القرار 2231 (2015).

إن مذكرة رئيس مجلس الأمن المؤرخة 16 كانون الثاني/يناير 2016 والمعنونة "مهام مجلس الأمن بموجب قرار مجلس الأمن 2231 (2015)" (S/2016/44) تتضمن قائمة شاملة بالمهام التي تتألف منها ولاية الأمانة العامة في هذا الصدد. فمهامها هي تحديدا مهام تقنية بحتة تنحصر فيما يلي:

- مساعدة الميسِّر في تنظيم الاجتماعات غير الرسمية التي يعقدها مجلس الأمن وتزويدها بالموظفين
- إدارة جميع الرسائل الواردة والصادرة ومساعدة الميسِّر في مراسلاته مع الدول الأعضاء باسم مجلس الأمن
- صياغة مراسلات الميسِّر ومشاريع كلماته وإحاطاته
- تعهد وحفظ جميع المعلومات والوثائق المتعلقة بأعمال مجلس الأمن ذات الصلة بتنفيذ القرار
- تعهد وترويج المعلومات المعلنة بشأن القيود المفروضة من مجلس الأمن، بوسائل منها الموقع الشبكي لمجلس الأمن وما يقوم به من أنشطة الاتصال.

وبالإضافة إلى ذلك، تنص الفقرة 6 (و) من المذكرة المذكورة أعلاه بالتفصيل على الكيفية التي تقدم بها الأمانة العامة الدعم الإداري لأغراض استعراض توصيات اللجنة المشتركة من جانب المجلس، بينما تنص الفقرة 6 (ز) على أنه يجوز للأمانة العامة الاضطلاع بأي مهام أخرى بناء على طلب من مجلس الأمن. غير أن مجلس الأمن لم يقدم قط أي طلب من هذا القبيل.

ومن ناحية أخرى، تنص المذكرة المذكورة (S/2016/44) بوضوح في فقرتها 2 (أ) على أن مجلس الأمن نفسه هو المسؤول عن رصد تنفيذ القرار 2231 (2015). وتنص الفقرتان 2 (ج) و (د) على أنه ينبغي لمجلس الأمن، وليس الأمانة العامة، الرد على الاستفسارات الواردة من الدول الأعضاء فيما يتعلق بتنفيذ القرار والاستجابة على النحو المناسب للمعلومات المتعلقة بمزاعم القيام بأعمال تخالف أحكام القرار.

وعليه، نود أن نكرر الإعراب عن توقعنا ألا ترضخ الأمانة العامة للأمم المتحدة للضغط المستمر الذي تمارسه الولايات المتحدة وبعض الدول الأخرى التي تحاول إضفاء الشرعية على ما تقدمه من تأكيدات لا أساس لها من الصحة وذات دوافع سياسية، وأن تتقيد تقيدا صارما بولايتها، على النحو المبين في المذكرة الآنفة الذكر، وبميثاق الأمم المتحدة، مع الامتناع عن المشاركة بأي شكل من الأشكال في أي "تحقيق" في ما يتعلق بأي ادعاءات بحدوث انتهاك مزعوم للقرار 2231 (2015).

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فاسيلي **نيبينزيا**